أعلن أنه وجه الدعوة إلى ممثلي السلطتين لحضورها

الغانم : جلسة برلمانية خاصة الأحد لإقرار قانون الرياضة الجديد

التشريع المرتقب متوافق مع معايير واشتراطات «الفيفا» ومتفائلون بأن يساهم في رفع الايقاف الرياضي الظالم

- سبب الدعوة المستعجلة والطارئة يتعلق بمواعيد اجتماعات خارجية لا نتحكم بها
- إقرار القانون المقترح يجب ألا يتأخر عن الثالث من ديسمبر لإنصاف رياضتنا وشبابنا
- نسقت مع الحكومة وأوضحت لهم أنها ليست جلسة عادية للتمسك برأيهم بعدم حضور الجلسات أثناء الاستقالة
- أقدر العمل الجبار الذي بذله بذله وزير الشباب وكثير من النواب والرياضيين والإعلاميين لرفع الايقاف

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال مؤتمره الصحافي أمس - تصوير: صالح محمد

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أنه وجه الدعوة إلى الحكومة والنواب، لحضور جلسة خاصة لمجلس الأمة الأحد المقبل الثالث من ديسمبر، لإقرار قانون الرياضة الجديد، المتوافق مع معايير واشتراطات الاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا"، معربا عن تفاؤله بأن يساهم القانون في رفع الايقاف الرياضي الظالم.

وقال الرئيس الغانم في تصريح إلى الصحافيين أمس إنه وبناء على مستجدات وتطورات حدثت في الفترة الأخيرة، فيما يتعلق بقضية الرياضة ورفع الإيقاف عن النشاط الرياضي الكويتي، واستنادا إلى ما اطلعت عليه من مراسلات حديثة، آخرها يوم أمس، ونظرا لأهمية هذا الموضوع للشعب الكويتي بشكل عام، والشباب الرياضي بشكل خاص، والذي عانى من إيقاف مجحف وظالم للنشاط الرياضي، لمدة تزيد عن عامين، وبناء على ما جاء في المادة 72 من اللائحة الداخلية للمجلس، ووفقا لصلاحياتي الدستورية كرئيس للمجلس، فانني وبعد التشاور مع العديد من اخواني النواب، وجهت الدعوة الى الحكومة والى النواب لحضور جلسة خاصة "اجتماع غير عادي" للمجلس يوم الأحد المقبل الموافق 3 ديسمبر، وذلك لاقرار قانون الرياضة الجديد المتوافق مع معايير واشتراطات الاتحاد الدولي لكرة القدم

وأوضح ان سبب تلك الدعوة المستعجلة والطارئة، يتعلق بمواعيد اجتماعات خارجية لا نتحكم بها، والموافقات على آخر التعديلات وصلت حديثا، وإقرار القانون يجب الا يتأخر عن يوم الاحد المقبل الموافق الثالث من ديسمبر.

وقال: لقد نسقت مع الحكومة وأوضحت لهم بان هذه ليست جلسة عادية، للتمسك برايهم بعدم حضور الجلسات العادية اثناء استقالة الحكومة، وانما هي جلسة خاصة طارئة "اجتماع غير عادي"، لاقرار قانون مهم مرتبط بمواعيد واستحقاقات زمنية خارجية، وبالتالي، ومن المؤكد، ان هذا الأمر يعتبر من العاجل من الأمور.

اضاف لن اتحدث عن تفاصيل فنية فيما يتعلق بهذا الملف، لاني اقدر العمل الجبار والجهود الحثيثة التي بذلت من قبل الحكومة ممثلة بالوزير المعني، ومن مجموعة كبيرة وواسعة من النواب والرياضيين والاعلاميين وقطاعات شبابية خارج دائرة الحكومة والمجلس، للعمل على رفع الايقاف الرياضي، معربا عن اسفه لوجود من يحاول استغلال بعض المعلومات لعرقلة عملية رفع الإيقاف الرياضي، وانا لا استبعد ان تكون هناك محاولات لتعطيل انعقاد الجلسة تحت أي مبرر من المبررات، لكني كلي ثقة بحضور كافة النواب، تحملا لمسؤولياتهم الوطنية التاريخية، لاقرار القانون المتوافق، لرفع الظلم والحيف الذي وقع على الشباب الرياضي الكويتي، معربا عن امله ان تساهم تلك الخطوة في عملية رفع الإيقاف الرياضي، وان نبعث الى شبابنا الرياضي بشرى انتهاء الفترة المظلمة، التي حرم فيها من ممارسة حقه الإنساني الأصيل في مزاولة نشاطه الرياضي

وردا على سؤال قال الرئيس الغانم انه لن يخوض في التفاصيل الفنية المتوقع عرضها في الجلسة، مضيفا ان الشعب الكويتي سيشاهد كل التفاصيل في الجلسة، وقال: "التزمت الصمت طوال الفترة الماضية حول هذه القضية، ومع ذلك لم يتوقف العمل فيها، والجهد الذي قام به الشباب الكويتي الرياضي والنواب والوزير المعني جهد جبار وكبير".

أضاف: نحن سنتخذ ما ينبغي علينا اتخاذه للتعامل مع قانون الرياضة الذي وافق عليه الاتحاد الدولي لكرة القدم، وضرورة إقرار القانون قبل اجتماع "المكتب التنفيذي" في الرابع من ديسمبر المقبل.

وقال: انا تحدثت مع الحكومة التي لها موقف دستوري من عدم حضور الجلسات العادية طبقا للسوابق، وابلغتها ان جلسة الاحد ليست جلسة عادية، بل خاصة وطارئة وهي من المواضيع العاجلة المرتبطة بمواعيد لا نتحكم نحن بها، معربا عن الأمل في لإقرار القانون بمداولتيه في الجلسة.

وفيما إن كان تفاؤله يرقى إلى حد التوقع برفع الايقاف قريبا بعد الجلسة، قال الغانم: انا متفائل وواثق من ان من كان على حق فإن الله سينصره ولو بعد حين، واعتقد ان هناك ظلما جائرا وقع على الشباب الكويتي الرياضي بسبب الإيقاف غير المستحق، وإن شاء الله تثمر الجهود عن رفع الظلم عن الشباب وان نشارك في البطولات المقبلة كدورة الخليج وغيرها، واصفا جلسة الأحد بالمهمة والرئيسية، لافتا إلى انه واثناء حديثه الآن فإن هناك من يحاول عرقلة هذه الجهود وهذا متوقع لكن بإذن الواحد الأحد سينتصر رجال وأبناء الكويت في الدفاع عن حقهم وكرامتهم في ظل احترام دستورهم وبلدهم.

وردا على سؤال ذكر الغانم ان اللجنة الصحية الام هي التي ستتابع مناقشة التقرير الذي انتهت منه لجنة الشباب مع الوزير المختص، والذي سيعرض ما تم الإتفاق عليه مع الجهات الدولية، ونسأل الله أن يفرح الشباب الاسبوع المقبل، وان يوفق الجهود الخيرة ويبطل أي جهد يسعى لعرقلة رفع الايقاف.

- مؤسف جدا أن يكون عهناك من يحاول استغلال بعض المعلومات لعرقلة عملية رفع الإيقاف الرياضي
- لا أستبعد وجود محاولات لتعطيل انعقاد الجلسة تحت أي مبرر من المبررات وكلي ثقة بوطنية جميع النواب وتحملهم لمسؤولياتهم التاريخية
- الشعب الكويتي سيشاهد كل التفاصيل في الجلسة وقد التزمت الصمت طوال الفترة الماضية لكن العمل فيها لم يتوقف

الوزير العزب خلال حديثه لوسائل الإعلام أمس

العزب: الحكومة ستحضر جلسة الرياضة

أكد وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور فالح العزب، أن الحكومة ستحضر الجلسة الخاصة بقانون الرياضة الأحد المقبل، بناء على دعوة رئيس مجلس الامة، ووفقا للمادة 72 من اللائحة الداخلية للمجلس.

ناصر الصباح: «النواب سبقونا في شرح عملنا للسنوات الأربع السابقة ولهم كل الشكر»

«المالية»: تصور متكامل لـ «مدينة الحرير» بعد تشكيل الحكومة

كتب مصطفى كامل

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية خلال اجتماعها أمس، مشروع قانون بإنشاء الهيئة العامة لمدينة الحرير وجزيرة بوبيان وميناء مبارك الكبير، بحضور وزير الديوان الأميري ونائب رئيس المجلس الأعلى للتخطيط الشيخ ناصر صباح الأحمد ومعاونين عن الجمعية الاقتصادية.

ووصف وزير الديوان الأميري ونائب رئيس المجلس الأعلى للتخطيط الشيخ ناصر صباح الأحمد الاجتماع بأنه «مريح جدًا»، مشيدًا بإلمام أعضاء اللجنة التام بكل ما يخص رؤية صاحب السمو لعام ٢٠٢٠ – ٢٠٣٥، موضحًا أن «النواب سبقونا في شرح عملنا للأربع السنوات السابقة ولهم كل الشكر».

من جهته أوضح رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد، أن المشروع يكلف ٤٥٠ مليار دولار وليس بالضرورة أن تصرف الدولة على المشروع، ويمكن أن تساهم دول أخرى أو القطاع الخاص، وفي المقابل تحصل الدولة على مبالغ إضافية للميزانية غير الإيرادات النفطية.

وأكد أن اللجنة وجدت من الشيخ ناصر الصباح أريحية في التعامل، ولا سيما أن المشروع يمثل توجيهًا سامياً من صاحب السمو أمير البلاد في ما يتعلق برؤية (الكويت ٢٠٣٥)، ورغبة سمو الأمير بتشجيع العمل في هذا المشروع.

أضاف أن اللجنة لم تدخل في مناقشة مواد القانون لأنه يعتبر غير واضح، وطلبنا من وزير الديوان الأميري ونائب رئيس المجلس الأعلى للتخطيط الشيخ ناصر صباح الأحمد، تقديم قانون جديد بمواد واضحة وإزالة كل العقبات التي تعيق تنفيذ المشروع، مبينًا أن اللجنة المالية لا مشكلة لديها في تبني هذا المشروع.

وأكد أنه سيتم تقديم تصور متكامل للمشروع خلال الفترة القليلة المقبلة، وبعد تشكيل الحكومة سيتم دعوتهم لمناقشة هذا الموضوع.

وأفاد أن المشروع حيوي وسيخفف الاعتماد على المورد الوحيد، وسيدر للدولة دخلا مباشرًا يتراوح بين ٦ أو ٧ مليارات دينار، إذا تم التعامل معه بشكل دقيق وواضح، وسيعالج خلل الباب الأول من الميزانية.

واعتبر أن العمل بمثل هذه المشاريع المدرة والمنتجة سيحقق الاستقرار أمنيًا وسياسيًا واجتماعيًا وسكانيًا، معربًا عن أسفه أن تقديم هذا القانون المكون من ٣٩ مادة لم يتم تقديمه بالشكل الصحيح.

وأعرب خورشيد عن شعوره بعدم وجود نية جادة لدى الحكومة لإقرار مثل هذه المشاريع التنموية، بقابل حماس أعضاء اللجنة المالية.

وأوضح أن الكويت تتميز عن بقية دول الخليج بموقعها الإستراتيجي، نظرًا لقربها من الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر المتوسط، ما يحتم علينا استثمار هذا الموقع.

وبين خورشيد أن مثل هذه المشروعات مهمة للميزانية العامة، مشيرًا إلى أن الميزانية العامة للدولة تحتوي أرقامًا مخيفة وعجزًا يقارب ٦ مليارات دينار.

وبين أن الباب الأول يستحوذ على الجزء الأكبر من ميزانية الدولة، مؤكدًا الحاجة إلى إقرار مشاريع استيراتيجية لتكون إضافة للاقتصاد الوطني مثل مشروع مدينة الحرير.

وذكر أن الصين خطت خطوات جبارة في تنفيذ مشروع الحرير ووصلت إلى مراحل متقدمة من المشروع، وصرفت مبالغ مليارية لمرور المشروع من الصين عبر طاجكستان وأذربيجان وتركيا وإيران وصولا إلى حدود العراق.

وأفاد بأن المفترض أن تكون هناك زيارة للرئيس الصيني لدولة الكويت في المستقبل القريب.

وذكر أن فكرة مشروع مدينة الحرير ليست وليدة اليوم بل كانت موجودة عند وزير الديوان الأميري ونائب رئيس المجلس الأعلى للتخطيط الشيخ ناصر صباح الأحمد عندما كان مستشارًا عند الشيخ سعد – رحمة الله – عندما كان رئيسًا للوزراء، حيث شكلت لجنة في عام ٢٠٠٢ لمناقشة المشروع.

في موضوع آخر أكد خورشيد أنه لا توجد لدى اللجنة المالية نية لفرض الضرائب حتى الآن، وأن الموضوع غير مدرج على جدول أعمال اللجنة، مطالبًا بترشيد الهيئات لأن كثرة الهيئات سبب تضخم بند الرواتب وهناك هيئات لا نحتاجها.

من ناحيته أكد نائب رئيس الجمعية الاقتصادية عبد الوهاب الرشيد أن مدينة الحرير موضوع مفصلي ومصيري يتعلق بمستقبل دولة الكويت من الناحية الاقتصادية والمالية.

وقال الرشيد «إن هذا الموضوع يخلق روافد إيرادات جديدة ووظائف جديدة للمواطنين إضافة إلى بعده الأمني آملا أن يحقق تعاون مؤسسات المجتمع المدني والمجلس الأعلى للتخطيط ومجلس الأمة المصالح العام ومستقبل البلد.

جانب من اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية أمس - تصوير: صالح محمد

وزير شؤون الديوان الأميري متحدثا لوسائل الإعلام في مجلس الأمة أمس

- خورشيد: المشروع يكلف 450 مليار دولار ويمكن أن يساهم القطاع الخاص ودول أخرى
- المشروع حيوي وسيخفف الاعتماد على المورد الوحيد ويدر للدولة دخلا مباشراً يتراوح بين 6 أو 7 مليارات دينار
- اللجنة وجدت من وزير الديوان الأميري أريحية تامة في التعامل خصوصا أننا نناقش توجيهًا ساميًا لرؤية «الكويت 2035»
- الصين خطت خطوات جبارة في تنفيذ مشروع الحرير وهناك زيارة قريبة للرئيس الصيني للكويت